كان يعمل مساعدا الوزير الخارجية في الشؤون الاقتصادية. وإنضم الى فريق مؤسسة بروكينجز ، وروبرت شاتزل (Robert Shaetzel) الذي استقال من عمله كسفير لدى المجموعة الاوروبية وعمل لمصلحة مجلس العلاقات الخارجية . كما استقال فريد برجستون (Fred Bergston) الذي كان عضوا في مجلس الامن الوطني تحت قيادة كيسنجر ، والذي عمل فيما بعد كباحث رئيسي في مؤسسة بروكينجز (٥٤) . وكتب برجستون عدة مقالات حول « صدمات نيكسون » في مجلة « فورين أفيرز » و « فورين بوليسي » وفي جريدة « الواشنطن بوست » و « النيويورك تايمز » (٥٥) . وكان برجستون يبين في مقالاته ان سياسة نيكسون قد تؤدي الى انعزال الولايات المتحدة في المجال الاقتصادي بسبب فرضها حماية على سلعها . وقد كتب بعض منظري الرأسمال الدولي تقريرا في عام ١٩٧٢ حول عواقب سياسة نيكسون يوضحون فيه ان هذه السياسة تمثل مجازفة كبرى وانها قد تؤدي الى أول حرب تجارية عالمية منذ الثلاثينات وانها تمثل « ضررا للعلاقات الاميركية العالمية » . وقد عرفوا سياسة نيكسون بأنها سياسة « اقتصادية قومية » (٥٦) .

وكان واضحا إن سياسة نيكسون زادت من حدة الازمة الاقتصادية التي كانت تهدد مصالح التيار « التجاري » في أوائل السبعينات . وقد أثارت هذه السياسة عدة نقاشات في أوساط المؤسسات المتعددة الجنسية . وعمل ممثلو الرأسمال الدولي من أجل حل الازمة الاقتصادية التي كانت تواجه مصالحهم ، ووضحوا مواقفهم في مجموعة من المقالات والمؤتمرات ، كما حدث تبادل في وجهات النظر بين أكبر السياسيين والاقتصاديين والمنظرين المنتمين الى التيار التجاري وبينهم زبيغنيو بريجنسكي وهو مستشار لشؤون الامن في إدارة كارتر الحالية ، ودافيد روكفلر وهو رئيس بنك شيزمانهاتن ومؤسس اللجنة الثلاثية، وسايروس فانس وهو وزير الخارجية في إدارة كارتر ، ومايكل بلومنتال وزير المالية ورئيس شركة بنديكس ، بالاضافة الى عدد كبير من المنظرين للرأسمال الدولي في الولايات المتحدة وخارجها (٥٧) .

وكانت الفكرة الرئيسية التي برزت من خلال هذه النقاشات التي اشتدت بشكل خاص خلال عام ١٩٧٣ ، هي انه من المستحيل ان يعود الاقتصاد الدولي الى الوضع الذي كان قائما في السابق ، فقد أثرت عدة عوامل على طبيعة النظام الاقتصادي ، منها سياسة نيكسون الاقتصادية وسياسة الانفراج وعدم الاستقرار في القارة الافريقية واميركا اللاتينية وآسيا ، وظهور منظمة الدول المنتجة للنفط (أوبيك) وأزمة النفط في عام ١٩٧٣ (٥٨) .

وقد شعرت هذه المجموعة بارتياح شديد عند سقوط حكومة نيكسون ، واتبعت ادارة فورد بعد ذلك سياسة اقتصادية اكثر اعتدالا ، وجاء تعيين نلسون روكفلر في أواخر عام ١٩٧٤ نائباً للرئيس ليثبت انتهاء المغامرة الاقتصادية النيكسونية ، ولكن كان واضحا منذ ذلك الحين ان الحزب الجمهوري لم يكن مؤهلا للنجاح في عام ١٩٧٦ ، خصوصاً بعد ترشيحه لرونالد ريغان الذي لم يحظ بموافقة اوساط الرأسمال المتعدد الجنسية (٥٩) .

وهناك بعض التحليلات التي تشير الى ان الحزب الجمهوري بدأ اكثر فأكثر في السنوات الاخيرة يعمل كممثل للاعمال التي يرتكز نشاطها على السوق الداخلية ، وان الحزب الديمقراطي أصبح اكثر فاكثر متحالفا مع الفئات التي تمثل الرأسمال المتعددة الجنسية . والمؤشران الاساسيان لهذا التحول هما : انخفاض تاثير النقابات العمالية داخل الحزب الديمقراطي